

استعدادات الحماية الاجتماعية والاحترار الطبيعية: في أمريكا اللاتينية والكاربي

رودولفو بيزلي وأنا سولورزانو وبرنامج الأغذية العالمي وفالنسيا بارسا

تعديل القانون الذي ينظم النظام الوطني لإدارة المخاطر ومنح وزارة التنمية والاندماج الاجتماعي دور "المستجيب الأول" لحالات الطوارئ.

في الإكوادور صاغت الحكومة مرسوماً رئاسياً يحدد دور الحماية الاجتماعية في الاستجابة لحالات الطوارئ ودليلاً لعمليات المساعدة الإنسانية. وكذلك فإن الاستعداد لوجود سجل الأسر المعيشية المتضررة مع آليات جمع البيانات ذات الصلة هي أيضاً مسائل في طور التطوير.

في جمهورية الدومينيكان تم توقيع مذكرة تفاهم بين برنامج الغذاء العالمي والحكومة في عام 2017 لتعزيز القدرات ولتوجيه دعم برنامج الأغذية العالمي من خلال نظام الحماية الاجتماعية الحكومي في حالة الأزمات الإنسانية. هذا بالإضافة إلى استخدام بيانات الحماية الاجتماعية من خلال "النظام الفريد للمستفيدين" من أجل التأهب لخطر الكوارث (لمزيد من المعلومات حول دور بيانات المساعدة الاجتماعية للاستجابة للصدمة، انظر إلى بارسا وبيزلي (2019).

في كولومبيا، تعمل دائرة الرخاء الاجتماعي في الوقت الحالي على تطوير سلسلة من التدابير لجعل نظام الحماية أكثر استجابة للكوارث الطبيعية وأيضاً تقديم الدعم لتدفق المهاجرين الفنزويليين. وتشمل هذه الاستراتيجيات ما يلي: مراجعة بروتوكولات وأدلة البرامج، وتنفيذ برنامج تجريبي للمساعدة الإنسانية نقداً (بدعم من برنامج الأغذية العالمي)، ووضع مبادئ توجيهية لتنفيذ برامج المساعدة من قبل الجهات الفاعلة الدولية مما يتيح تقاسم المعايير والإجراءات المشتركة.

في جمهورية الدومينيكان يقوم برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف حالياً بدعم الحكومة في تطوير نظام المعلومات الإدارية وإجراءات التشغيل الموحدة للبرنامج الرائد للتحولات النقدية، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة وجود برنامج مرن يمكن استخدامه للاستجابة للصدمة في المستقبل.

في منطقة البحر الكاريبي، عقدت الوكالة الإقليمية لإدارة الطوارئ في حالات الكوارث وبرنامج الأغذية العالمي الندوة الإقليمية الأولى حول الحماية الاجتماعية التي تستجيب للصدمة² واستضافتها حكومة جزر توركس وكايكوس في يونيو/حزيران 2019. في هذا الاجتماع، حضر القادة الإقليميون والخبراء وأكد الممارسون على أهمية إعداد أنظمة الحماية الاجتماعية للاستجابة لتخفيف مخاطر المناخ والصدمة.

وكدليل يشير بشكل متزايد إلى فوائد استخدام أنظمة الحماية الاجتماعية للاستجابة للصدمة في ظل ظروف وشروط معينة بدأت بلدان أمريكا اللاتينية وحكومات الكاريبي وشركاؤهم في الاستثمار في إعداد سياساتهم وأنظمتهم لضمان وجود هذه المتطلبات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قبل حدوث حالة طوارئ.

المراجع:

Barca, V., and R. Beazley. 2019. *Building on government systems for shock preparedness and response: the role of social assistance data and information systems*. Canberra: Department of Foreign Affairs and Trade. <shorturl.at/jFT38>. Accessed 30 August 2019.

Beazley, R., A. Solórzano, and V. Barca. 2019. *Study on shock-responsive social protection in Latin America and the Caribbean: summary of key findings and policy recommendations*. Oxford: Oxford Policy Management in collaboration with the World Food Programme. <shorturl.at/suWZ3>. Accessed 30 August 2019.

ملاحظات:

1. انظر إلى مقطع الفيديو على هذا الرابط <https://youtu.be/rZY47LdSy_c>.
2. انظر إلى: <shorturl.at/nKY09>.

اهتمام السياسات باستخدام الحماية الاجتماعية للاستجابة للصدمة أخذ في الازدياد في أمريكا اللاتينية والكاربي ومناطق أخرى. في أمريكا اللاتينية والكاربي تختلف تغطية وكفاية خدمات وميزات الحماية الاجتماعية من بلد إلى آخر ولكن بشكل عام، تم التوسع في الأنظمة وتعزيزها في العقود الأخيرة وكذلك أيضاً تعزيز قدرات الأنظمة الإدارية.

نظم الحماية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية والكاربي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستجابة للصدمة، وذلك على الرغم من أنها قد صممت عادة للتعامل مع الصدمات الفردية والأزمات الاقتصادية (بالإضافة إلى الحد من الفقر والدعم عبر دورة الحياة). في الأونة الأخيرة فقط بدء استخدام الحماية الاجتماعية كمنصة لتقديم الدعم للأشخاص المتضررين من الاحترار الطبيعية. وتشمل أمثلة ذلك: - الإكوادور في استجابتها لزلزال عام 2016 وبيرو في استجابتها لفيضانات عام 2017 التي كان سببها ظاهرة النينو الساحلية والمكسيك في استجابتها لزلزال عام 2017 وجمهورية الدومينيكان في استجابتها لإعصار ماريا في عام 2017 والسلفادور في استجابتها للجفاف طويل الأمد في عام 2018، وكذلك نظام الاستجابة للكوارث في تشيلي الذي اعتمدت عليه بشكل متكرر في السنوات الأخيرة.

الفرضية بسيطة: يمكن لأنظمة الحماية الاجتماعية التي توفر الدعم للأشخاص المحتاجين خلال الأوقات العادية أن تدعم أيضاً المتضررين من الصدمات المتغيرة¹. ومع ذلك فإن هذه الفرضية البسيطة تخفي عدداً من الأسئلة المهمة: هل الحماية الاجتماعية أفضل لأمريكا اللاتينية والكاربي من القطاعات الأخرى لتقديم المساعدة؟ هل يمكن للحماية الاجتماعية الزيادة في الوقت المناسب؟ هل يلبى الدعم المقدم من الحماية الاجتماعية احتياجات الأشخاص المتضررين من الصدمات؟ كيف يختلف كل هذا حسب نوع الصدمة وحجمها؟

التجارب والدراسات الحديثة (بيزلي وسولورزانو وبارسا 2019) ولدت أدلة ومعرفة للبدء في الإجابة على بعض هذه الأسئلة (وغيرها). واحدة من النتائج الرئيسية هي أن الاستثمار في التأهب أمر أساسي للاستجابات الفعالة في الوقت المناسب من خلال الحماية الاجتماعية. غالباً ما تتأخر خيارات الاستجابة حتى الخيارات البسيطة منها مثل إعطاء المستفيدين الحاليين منافع أكثر ("التوسعات الرأسية") عندما لا تكون هناك بروتوكولات متفق عليها بشكل مسبق وعندما لا تنتج التشريعات مثل هذه الاستجابات وعندما لا يتم تدريب موظفي البرامج بشكل صحيح وعندما لا يتم تكييف برامج إدارة المعلومات وعندما لا تكون هناك اتفاقيات لتبادل البيانات وعندما لا يكون هناك التزام سياسي بتحويل الأموال للاستجابة للصدمة من خلال الحماية الاجتماعية.

إن غياب التدابير التحضيرية يميل إلى أن يؤدي إلى بطء عمليات صنع القرار في أعقاب الأحداث، مما يؤدي إلى تأخير تقديم الدعم. على سبيل المثال، فإن الاستجابات النقدية الخاصة بالحماية الاجتماعية في الصدمات المذكورة أعلاه في الإكوادور وبيرو وجمهورية الدومينيكان تم تصميمها بشكل كامل تقريباً بعد حدوث الصدمات. وعلى الرغم من درجات النجاح متفاوتة ومدى كفاية وتوقيت هذه التجارب، فقد تكون الاستجابات أقوى مع التخطيط السليم والتأهب المسبق.

وبالنظر في مدى أهمية التخطيط والتأهب حتى عند استخدام البرامج والقدرات الحالية، بدأ عدد قليل من حكومات المنطقة في الاستثمار في إعداد أنظمة الحماية الاجتماعية الخاصة بهم.

في بيرو، أنشأ القرار الوزاري الصادر في أغسطس/آب 2018 مجموعة عمل مشتركة بين الوزارات تعمل عبر وزارة التنمية والاندماج الاجتماعي لوضع استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية مستجيبة للصدمة. بالإضافة إلى ذلك في فبراير/شباط 2019 صدر مرسوم